

# ملخص تنفيذي

لقد نجح الاقتصاد المصري في تحقيق معدلات مرتفعة لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وصلت إلى المتوسط إلى ٧٪ خلال الفترة من ٢٠٠٥/٢٠٠٦ إلى ٢٠٠٧/٢٠٠٨. ومن أهم العوامل التي ساعدت على تحسين الأداء الاقتصادي خلال هذه الفترة تنفيذ برامج الإصلاح الهيكلي، والاندماج المتزايد للسوق المصري في الاقتصاد العالمي مدعوماً بالظروف الخارجية المواتية. إلا أن النشاط الاقتصادي قد شهد تباطؤاً ملحوظاً خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، متأثراً بالأزمة المالية العالمية وما تبعها من تباطؤ في حركة التجارة الدولية والتدفقات المالية الدولية. فقد سجل معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق ٤,٧٪ خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨، مقارنة بـ ٧,٢٪ خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨. وبالرغم من انخفاض معدل نمو الناتج المحلي المحقق مقارنة بالعام السابق عليه إلا أنه قد فاق التوقعات السائدة في السوق المصري مع بداية الأزمة المالية العالمية، ويرجع ذلك إلى صمود الإنشغال المحلي النهائي والذي عوض جزئياً الانخفاض الملحوظ في حجم الاستثمارات الخاصة.

وتشير البيانات المبدئية الصادرة من قبل وزارة التنمية الاقتصادية عن أداء النشاط الاقتصادي المصري خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى استمرار تحسين أداء الاقتصاد المحلي الحقيقي، حيث ارتفع معدل النمو السنوي الحقيقي للناتج المحلي ليسجل ٥٪ خلال الربع الثاني من عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقارنة بـ ٤,٦٪ خلال الربع السابق عليه، ومقارنة بـ ٤,١٪ خلال الربع الثاني من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨. أما عن النمو التراكمي في الناتج المحلي الحقيقي خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠/٢٠٠٩، فقد استقر نسبياً عند ٤,٨٪ مقارنة بـ ٤,٩٪ خلال النصف الأول من العام المالي السابق.

ويتبين من بيانات الناتج المحلي الحقيقي بأسعار السوق ان الإنفاق الاستهلاكي كان المحرك الرئيسي في دعم عجلة النمو خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠٠٩/٢٠١٠ حيث ارتفع كل من الاستهلاك الخاص والاستهلاك العام بـ ٤,٨٪ و ٤,٤٪ على التوالي، في حين انخفضت قيمة الإنفاق الاستثماري بـ ١,٢٪ خلال النصف الأول من العام المالي الحالي، وكذلك تراجع قيمة الصادرات والواردات من السلع والخدمات بنسبة ٩,٨٪ و ١١,٣٪ على التوالي خلال فترة الدراسة.

كذلك سجل الناتج المحلي الحقيقي بتكلفة عوامل الإنتاج معدل نمو بلغ ٤,٨٪ خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩. ووفقاً للتقسيم القطاعي، فقد ساعد على دفع حركة النشاط الاقتصادي النمو المحقق في قطاعات الصناعات التحويلية (٤,٦٪ معدل نمو حقيقي، و ١٥,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، البناء والتشييد (معدل نمو حقيقي ١٣,١٪، و ٤,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي)، وتجارة الجملة والتجزئة (معدل نمو حقيقي ٥,٦٪، و ١٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي). على الجانب الآخر، فقد تراجع أداء قناة السويس ليسجل انخفاض قدره ١٤,٢٪ خلال يوليو-ديسمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقارنة بنمو قدره ١٠,٣٪ خلال نفس الفترة من العام المالي السابق.

وعلى جانب المؤشرات المالية، فقد شهد أداء الموازنة العامة للدولة تحسناً ملحوظاً خلال العامين المتتاليين ٢٠٠٧/٢٠٠٨ و ٢٠٠٨/٢٠٠٩، والذي استمر أيضاً خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩. حيث استقرت نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي عند ٦,٩٪، وذلك بالرغم من تعرض الاقتصاد المصري للارتفاع الحاد في الأسعار العالمية خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بالإضافة إلى تعرضه لاحقاً إلى آثار الجولة الثانية للأزمة المالية العالمية. وفيما يخص إجمالي دين أجهزة الموازنة العامة للدولة (محلي وخارجي) فقد استقرت نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي في نهاية عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ عند ٨١٪، وذلك مقارنة بالمعدلات المحققة خلال السنة المالية السابقة، وذلك بالرغم من قيام البنك المركزي بإعادة توييب ٤,٣ مليار دولار في سبتمبر ٢٠٠٨ ضمن الدين الخارجي للحكومة المركزية ووحدات الحكم المحلي بدلا من مديونيات "القطاعات الأخرى"، مع العلم أنه إذا تم استثناء أثر هذه المعالجة فسوف تنخفض نسبة إجمالي دين أجهزة الموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي بما يقرب من ٢ نقطة مئوية. كما تجدر الإشارة إلى أن نسبة إجمالي الدين إلى الناتج المحلي قد سجلت إنخفاضاً تراكمياً يصل إلى ٤٠ نقطة مئوية خلال الأربع سنوات الماضية.

و طبقاً للعمليات المبدئية الصادرة من الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة<sup>٢</sup> عن العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩، فقد استقرت نسبة العجز الكلي<sup>٣</sup> إلى الناتج المحلي الإجمالي عند ٦,٩٪ ليبلغ ٧١,٨ مليار جنيه مقارنة بـ ٦١,١ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨. أما عن نسبة العجز الأولي<sup>٤</sup> إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد ارتفعت بـ ٦,٦ نقطة مئوية لتبلغ ١,٨٪ خلال العام المالي ٢٠٠٨/٢٠٠٩ مقارنة بـ ١,٢٪ خلال العام السابق.

فقد ارتفعت جملة الإيرادات والمنح خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بنسبة بلغت ٢٧,٦٪ لتصل إلى ٢٨٢,٥ مليار جنيه (٢٧,٢٪ من الناتج المحلي). فمن ناحية، ارتفعت الإيرادات الضريبية بـ ١٩٪ لتسجل ١٦٣,٢ مليار جنيه، كما ارتفعت الإيرادات

<sup>١</sup> تم حساب معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي باستخدام ٢٠٠٧/٢٠٠٦ كسنة أساس.

غير الضريبية ارتفاعاً ملحوظاً وصلت نسبته إلى ٤١,٧٪ لتسجل ١١٩,٣ مليار جنيه. وتشير البيانات التفصيلية إلى ارتفاع الإيرادات الضريبية مدفوعة بالارتفاع في حصيللة الضرائب على الدخل بـ ١٩,٧٪ إلى ٨٠,١ مليار جنيه. ويرجع ارتفاع حصيللة الضرائب على الدخل إلى ارتفاع حصيللة الضرائب على الشركات بنسبة ١٨,٧٪ لتتحقق ٦٦ مليار جنيه، بالإضافة إلى ارتفاع حصيللة الضرائب على الأفراد بنسبة ٢٤,٣٪ لتتحقق ١٤,٣ مليار جنيه. وذلك بالإضافة إلى ارتفاع حصيللة الضرائب على السلع والخدمات بنسبة ٢٥,٩٪ لتتحقق ٦٢,٧ مليار جنيه. وعلى الجانب الآخر ارتفعت الضرائب على التجارة الدولية بنسبة ٠,٥٪ فقط لتتحقق ١٤,١ مليار جنيه.

أما عن الإيرادات غير الضريبية، فقد ارتفعت قيمة الإيرادات من المنح خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ بأكثر من خمسة أمثالها لتصل إلى حوالي ٨ مليار جنيه مقارنة بـ ١,٤ مليار جنيه خلال العام السابق، وارتفعت أيضاً الإيرادات الأخرى بنسبة ٣٤,٥٪ لتصل إلى ١١١,٣ مليار جنيه خلال ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقارنة بـ ٨٢,٧ مليار جنيه خلال العام السابق.

على الجانب الآخر، ارتفعت جملة المصروفات بنسبة ٢٤,٥٪ خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ إلى ٣٥١,٥ مليار جنيه (٣٣,٨٪ من الناتج المحلي) مقارنة بنحو ٢٨٢,٣ مليار جنيه (٣١,٥٪ من الناتج المحلي) خلال العام السابق. ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى زيادة مصروفات الدعم بنحو ١١,٤٪ لتصل إلى ٩٣,٨ مليار جنيه، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة المزايا الاجتماعية بأكثر من سبعة أمثال قيمتها المحققة خلال عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ لتصل إلى ٢٨,٧ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ مقارنة بـ ٤,١ مليار جنيه خلال العام المالي السابق. كما ارتفعت الأجور وتعويضات العاملين بنسبة ٢١,٢٪ لتصل إلى ٧٦,١ مليار جنيه مقارنة بـ ٦٢,٨ مليار جنيه خلال عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، وكذلك مدفوعات الفوائد ارتفعت بـ ٤,٥٪ إلى ٥٢,٨ مليار جنيه. كما ارتفعت مصروفات شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ ٢٧٪ إلى ٤٣,٤ مليار جنيه، ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى قيام الحكومة بتطبيق حزمة مالية لتحفيز الطلب المحلي وذلك للحد من التباطؤ المتوقع في معدلات النمو الاقتصادي وزيادة معدلات البطالة.

فقد اتجهت الحكومة المصرية إلى استخدام حزمة من الإجراءات المالية التوسعية خلال العام المالي ٢٠٠٩/٢٠٠٨ والتي بلغت تكلفتها ١٥ مليار جنيه. وقد تم توجيه مبلغ ١٠,٨ مليار منها نحو الاستثمارات العامة وبالأخص مشروعات البنية الأساسية والمرافق العامة. وبالإضافة إلى ذلك تم ضخ ٢,٧ مليار جنيه في صورة مصروفات جارية أخرى، والاستغناء عن مبلغ ١,٥ مليار جنيه كإيرادات محتملة نتيجة تخفيضات جمركية.

وتشير بيانات الموازنة العامة عن الفترة يوليو-فبراير ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى ارتفاع العجز الكلي بـ ٢ نقطة مئوية ليبلغ تقريباً ٧٤,٧ مليار جنيه أي ٦,٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ ٤٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. ويأتي هذا الارتفاع المحقق في نسبة العجز الكلي كانعكاس لآثار تباطؤ النشاط الاقتصادي المحلي وتداعيات الأزمة المالية العالمية على المالية العامة للدولة، حيث انخفضت كل من الإيرادات الكلية والمصروفات العامة خلال فترة الدراسة، وارتفعت نسبة العجز الأولي بـ ١,٣ نقطة مئوية لتصل إلى ٢,٦٪ من الناتج المحلي مقارنة بـ ١,٣٪ خلال الفترة يوليو-فبراير من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩.

سجل إجمالي الإيرادات والمنح انخفاضاً ملحوظاً بلغ ٢٤,٦٪ خلال الفترة يوليو-فبراير ٢٠١٠/٢٠٠٩، ليصل إلى ١٢١,٨ مليار جنيه مقارنة بـ ١٦١,٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. ويرجع ذلك إلى انخفاض الإيرادات غير الضريبية بحوالي ٤٩٪ بالإضافة إلى انخفاض الإيرادات الضريبية بنسبة بلغت ٥٪. وتشير البيانات التفصيلية أن الانخفاض الكبير في إجمالي الإيرادات والمنح يرجع إلى عدة عوامل منها الانخفاض الملحوظ في الإيرادات غير الضريبية المتنوعة (الجارية) بـ ٩٢٪ لتصل إلى ما يقرب من ١,٤ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-فبراير ٢٠١٠/٢٠٠٩ بالمقارنة بـ ١٧ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق، بالإضافة إلى انخفاض أرباح الأسهم المحولة إلى الخزنة من كل من هيئة البترول وقناة السويس وغيرها بنحو ٣٤٪ لتتحقق ١٩,١ مليار جنيه مقابل ٢٩ مليار جنيه خلال يوليو-فبراير ٢٠٠٩/٢٠٠٨. أيضاً انخفضت المنح من الحكومات الأجنبية بنحو ٧٣٪ لتتحقق ١,٦ مليار جنيه مقابل ٦ مليار جنيه خلال يوليو-فبراير ٢٠٠٨/٢٠٠٩. كذلك انخفضت الحصيللة من ضريبة الدخل على أرباح شركات الأموال بـ ٣٥٪ لتصل إلى ٢٠ مليار جنيه، مقارنة بـ ٣١ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق. وعلى نحو آخر، ارتفعت إيرادات الضرائب على السلع والخدمات ارتفاعاً طفيفاً بـ ٣,٣٪ لتسجل ٤١ مليار جنيه. كما ارتفعت الإيرادات

٢ يشمل قطاع موازنة الحكومة المركزية، والمحليات، والهياكل الخدمية العامة.  
٣ الإيرادات الحكومية مطروحاً منها المصروفات، ومضافاً إليها صافي حيازة الأصول المالية.

٤ العجز الكلي بعد إستبعاد الفوائد المدفوعة.  
٥ تعكس الزيادة الملحوظة في كل من الإيرادات الأخرى (جانب الإيرادات) والمزايا الاجتماعية (جانب المصروفات) خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨ أثر التسوية التي تمت بين الموازنة وصناديق المعاشات. ومن ثم، يرجع الانخفاض في الإيرادات الأخرى والإنفاق

المحصلة من الضرائب على التجارة الدولية بـ ٢,٦٪ لتسجل ٩ مليار جنيه. أيضاً حققت الإيرادات المحصلة من الضرائب على الممتلكات ارتفاعاً بحوالي أربعة أمثال القيمة المحققة خلال نفس الفترة من العام السابق، لتصل إلى ٥,٥ مليار جنيه مقارنة بـ ١,٠ مليار جنيه خلال الفترة يوليو- فبراير ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

وانخفضت أيضاً جملة المصروفات خلال فترة الدراسة، حيث بلغ معدل انخفاض إجمالي المصروفات ٤,٢٪ خلال الفترة يوليو- فبراير ٢٠١٠/٢٠٠٩ ليصل إلى ١٩٧ مليار جنيه مقارنة بنحو ٢٠٥ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام المالي السابق. ويرجع ذلك إلى الانخفاض الملحوظ في مصروفات باب "الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية" بـ ٤٤,٦٪ لتصل إلى ٤٤,٦ مليار جنيه والذي فاق قيمة الارتفاع المترام في مصروفات جميع الأبواب الفرعية الأخرى.

ويرجع الانخفاض في فاتورة "الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية" خلال فترة الدراسة في الأساس إلى الانخفاض الملحوظ في فاتورة الدعم للسلع الترمينية والبتروولية لتصل إلى ١٢ مليار جنيه و ١٨,٨ مليار جنيه الفترة يوليو- فبراير ٢٠١٠/٢٠٠٩، مقارنة بـ ١٨ مليار جنيه و ٣٦ مليار جنيه خلال نفس الفترة من العام السابق على التوالي (وذلك في ضوء تراجع الأسعار العالمية لكل من الوقود والمواد الغذائية). وبالإضافة إلى ذلك فقد ساهم أثر فترة الأساس الناتج عن التسوية التي تمت بين الموازنة وصناديق المعاشات خلال السنة المالية ٢٠٠٨/٢٠٠٩ في تراجع قيمة الإنفاق على باب "الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية" بأكمله خلال فترة الدراسة.

وعلى الجانب الآخر، ارتفعت الأجور وتعويضات العاملين بنسبة ١,٨٪ لتصل إلى ٥٢ مليار جنيه، كما ارتفعت الفوائد المدفوعة بـ ٣,٩٪ لتسجل ٤٣,٧ مليار جنيه- في ضوء الزيادة المتراكمة للفوائد المحلية المدفوعة. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت قيمة الإنفاق على شراء السلع والخدمات بـ ١,٨٪ إلى ١٣,٢ مليار جنيه. وارتفعت أيضاً قيمة الإنفاق على شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات) بـ ١,٦,٣٪ لتسجل ٢٤ مليار جنيه خلال الفترة يوليو-فبراير ٢٠١٠/٢٠٠٩، كما ارتفعت المصروفات الأخرى بـ ١,٣,٢٪ لتصل إلى حوالي ١٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

وفيما يخص بيانات الدين المحلي الصادرة عن وزارة المالية، فيتم عرضها طبقاً لثلاث مستويات تجميعية<sup>٦</sup> مختلفة هي: الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة، والدين المحلي للحكومة العامة، والدين العام المحلي<sup>٧</sup>.

وقد انعكس التحسن الملحوظ في مؤشرات المالية العامة على أرصدة الدين المحلي خلال الأعوام من ٢٠٠٦/٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨/٢٠٠٧، حيث انخفضت نسبة الدين المحلي الإجمالي لأجهزة الموازنة العامة إلى الناتج المحلي بـ ٣٤ نقطة مئوية نزولاً من ١٠١٪ في نهاية يونيو ٢٠٠٥/٢٠٠٤ إلى ما يقرب من ٦٧٪ في نهاية يونيو ٢٠٠٧/٢٠٠٨، كما استقرت نسبة الدين إلى الناتج المحلي خلال عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

وتشير البيانات الصادرة حديثاً عن أرصدة الدين المحلي في نهاية ديسمبر ٢٠٠٩/٢٠٠٩ إلى ارتفاع نسبة الدين للناتج بشكل محدود، حيث قد سجل الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة نحو ٧٧٧ مليار جنيه (٦٥,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بـ ٦٥٩,٥ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (٦٣,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي). كما سجل صافي الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة نحو ٦٣٤,٨ مليار جنيه (٥٣,٨٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقارنة بـ ٥٩٩ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠٠٨/٢٠٠٩ (٥٠,٩٪ من الناتج المحلي الإجمالي). وتجدر الإشارة إلى أن الزيادة المحققة في رصيد الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة في نهاية النصف الأول من عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ ترجع في الأساس إلى زيادة إصدارات أذون وسندات الخزانة ليصل رصيد كل منهما إلى ٢٥١,٨ مليار جنيه و ١٢٤,٣ مليار جنيه على التوالي مقارنة بـ ٢٠٥,٩ مليار جنيه و ٧٣,٥ مليار جنيه في نهاية النصف الأول من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

كما بلغ إجمالي الدين المحلي للحكومة العامة ٦٩٥,٦ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠٠٩/٢٠٠٩ (٥٩٪ من الناتج المحلي) مقابل ٥٧٠ مليار جنيه (٥٤,٩٪ من الناتج المحلي) في نهاية ديسمبر ٢٠٠٨/٢٠٠٩. كما بلغ صافي الدين المحلي للحكومة العامة ٥٣٦,٥ مليار جنيه (٤٥,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي) مقابل ٤٣٠,٤ مليار جنيه (٤١,٤٪ من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية ديسمبر ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وقد نتج الارتفاع المحقق في رصيد الدين المحلي للحكومة العامة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ عن ارتفاع الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة بالإضافة إلى ارتفاع الدين المجمع لبنك الاستثمار القومي بما يقرب من ١٤,٧ مليار جنيه ليصل إلى ١٥٥,٧ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩.

أما عن إجمالي الدين العام المحلي فقد بلغ ٧٢٤,٣ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠٠٩/٢٠٠٩ (٦١,٤٪ من الناتج المحلي) مقابل ٥٩٤,٦ مليار جنيه (٥٧,٣٪

على المزايا الاجتماعية (جانح المصروفات) خلال عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ إلى أثر فترة الأساس الناتجة عن تلك التسوية المذكورة أعلاه.

٦ تعكس أرصدة الدين المجمع على المستويات الثلاث الدين المستحق على الوحدات المعنية بعد طرح قيمة الدين الداخلي فيما بينهم.

٧ يشمل الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة أرصدة الدين المستحقة على وحدات الجهاز الإداري، وحدات الإدارة المحلية، والهيئات الخدمية. ويتضمن الدين المحلي للحكومة العامة أرصدة الدين المجمع المستحق على أجهزة الموازنة العامة للدولة و بنك الاستثمار القومي وصناديق التأمين الاجتماعي. أما بالنسبة للدين العام المحلي فيشمل أرصدة الدين المحلي المجمع لكل من الحكومة العامة والهيئات الاقتصادية.

إلى الناتج المحلي) في نهاية ديسمبر ٢٠٠٩/٢٠٠٨. وبلغ صافي الدين العام المحلي ٥٤٩ مليار جنيه (٤٦,٥٪ إلى الناتج المحلي) مقابل ٤٤٠,٦ مليار جنيه (٤٢,٤٪ إلى الناتج المحلي) في نهاية ديسمبر ٢٠٠٨/٢٠٠٩. وترجع الزيادة المحققة في رصيد إجمالي الدين العام المحلي في الأساس إلى ارتفاع الدين المجمع للحكومة العامة، بالإضافة إلى زيادة رصيد الدين المستحق على الهيئات الاقتصادية بحوالي ٢,٤ مليار جنيه ليصل إلى ٩٢ مليار جنيه في نهاية ديسمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩.

وقد ارتفعت مدفوعات خدمة الدين المحلي لأجهزة الموازنة العامة للدولة خلال النصف الأول من عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ بحوالي ٤٤,٧٪ لتصل إلى ٣٩,٢ مليار جنيه مقارنة بـ ٢٧,١ مليار جنيه خلال النصف الأول من عام ٢٠٠٩/٢٠٠٨. وقد نتج ذلك عن ارتفاع قيمة الفوائد المحلية المسددة بنسبة ٤٤,٨٪ إلى ٣١,٧ مليار جنيه خلال النصف الأول من ٢٠١٠/٢٠٠٩، وكذلك ارتفاع قيمة القروض المحلية المسددة بنسبة ٤,٣٪ إلى ٧,٥ مليار.

وقد ارتفع المتوسط المرجح لأجل أذون وسندات الخزانة في نهاية ديسمبر ٢٠٠٩ إلى ١,٦ سنة مقارنة بـ ١,٤ سنة في نهاية يونيو ٢٠٠٩، في حين انخفض متوسط سعر الفائدة المستحق على رصيد الدين في نهاية ديسمبر ٢٠٠٩ إلى ١٠,٣٪ مقارنة بـ ١١,٢٪ في نهاية يونيو ٢٠٠٩.

أما عن الدين الخارجي، فتشير بيانات النصف الأول من عام ٢٠١٠/٢٠٠٩ عن نهاية ديسمبر ٢٠٠٩ إلى ارتفاع إجمالي رصيد الدين الخارجي بنحو ٣,٦٪ ليصل إلى ٣٣,٣ مليار دولار (١٥,٤٪ من الناتج المحلي) في نهاية ديسمبر ٢٠٠٩، وذلك مقابل ٣٢,١ مليار دولار (١٧٪ من الناتج المحلي) في نهاية ديسمبر من العام السابق. وجدير بالذكر أن إجمالي الدين الحكومي الخارجي بلغ نحو ٢٥,٩ مليار دولار (٧٧,٨٪ من إجمالي حجم المديونية الخارجية) في نهاية ديسمبر ٢٠٠٩ مقارنة بـ ٢٥,٨ مليار دولار (٨٠,٤٪ من إجمالي حجم المديونية الخارجية) في ديسمبر ٢٠٠٨.

وعلى صعيد التطورات النقدية، فقد ارتفعت جملة السيولة المحلية ارتفاعاً طفيفاً يقدر بـ ٠,٢٪ خلال شهر يناير ٢٠١٠ لتصل إلى ٨٦٧,٧ مليار جنيه مقارنة بـ ٨٦٦,٤ مليار جنيه في نهاية الشهر السابق، في حين استقر معدل النمو السنوي للسيولة المحلية في نهاية يناير ٢٠١٠ عند ٩,٤٪ مقارنة بالشهر السابق وشهر يناير من عام ٢٠٠٩. ويتضح من البيانات التفصيلية أن ارتفاع صافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية هو المحرك الرئيسي لنمو السيولة المحلية خلال يناير ٢٠١٠، حيث سجل صافي المطلوبات من الحكومة ارتفاع قدره ٢٨,٩٪ ليصل إلى ٣٢١,٣ مليار جنيه في نهاية يناير ٢٠١٠ مقارنة بـ ٢٤٩,٢ مليار جنيه في نهاية يناير ٢٠٠٩. هذا بالإضافة إلى الارتفاع المحقق في صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك بـ ٢٦,٣٪ لتسجل ٨٤,٧ مليار جنيه في نهاية شهر الدراسة مقارنة بـ ٦٢,٣ مليار جنيه في نهاية يناير ٢٠٠٩.

ويتبين من بيانات القطاع النقدي الصادرة عن البنك المركزي المصري أن صافي الأصول المحلية المقابلة للسيولة المحلية قد ارتفعت في نهاية يناير ٢٠١٠ بـ ١٠,٥٪ ليصل إلى ٦٠٦,٥ مليار جنيه مقارنة بـ ٥٤٨,٨ مليار جنيه في نهاية يناير ٢٠٠٩. ويرجع النمو المحقق في صافي الأصول المحلية إلى ارتفاع قيمة صافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية بنسبة ٢٨,٩٪ في يناير ٢٠١٠ ليصل إلى ٣٢١,٣ مليار جنيه. وقد ارتفعت أيضاً قيمة المطلوبات من قطاع الأعمال العام بنسبة ٢٦,٩٪ لتصل إلى ٢٧,٦ مليار جنيه، في حين انخفضت قيمة صافي المطلوبات من القطاع الخاص بنسبة بلغت ٠,٧٪ لتسجل ٣٨٤,٧ مليار جنيه في نهاية يناير ٢٠١٠.

أما عن نمو صافي الأصول الأجنبية فقد اتسم بعدم الاستقرار خلال العام الماضي، حيث ارتفع بنسبة ٦,٨٪ في نهاية يناير ٢٠١٠ مقارنة بـ ١,٧٪ في نهاية يناير ٢٠٠٩ ومقارنة بـ ١,٣٪ في نهاية يونيو ٢٠٠٩. ويرجع ذلك الارتفاع في نمو صافي الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي في نهاية يناير ٢٠١٠ إلى ارتفاع صافي الأصول الأجنبية لدى البنوك لتسجل ١١٠,٢ مليار جنيه في نهاية يناير ٢٠١٠ مقارنة بـ ٩٠,٥ مليار جنيه خلال نفس الشهر من العام السابق، وهو ما حد بدوره من أثر الارتفاع المحقق في صافي الخصوم الأجنبية لدى البنك المركزي والذي حقق ٨,٤ مليار جنيه في نهاية يناير ٢٠١٠ مقارنة بـ ١,٤ مليار جنيه في نهاية يناير ٢٠٠٩.

أما عن تطور مكونات السيولة المحلية على جانب الخصوم، فقد ارتفعت أشباه النقود بنسبة ٧,٩٪ لتبلغ ٦٧٠,٥ مليار جنيه في نهاية يناير ٢٠١٠، كما ارتفع المعروض النقدي بنسبة ١٤,٦٪ ليصل إلى ١٩٧,٣ مليار جنيه. وفيما يخص صافي الاحتياطي من النقد الأجنبي لدى البنك المركزي، فقد ارتفع ارتفاعاً طفيفاً يقدر بـ ٢,٣٪ في نهاية العام المنتهى في يناير ٢٠١٠ ليبلغ ٣٤,٢ مليار دولار<sup>٨</sup>.

ومن ناحية أخرى، ارتفعت جملة الودائع لدى الجهاز المصرفي (بخلاف البنك المركزي المصري) بنسبة ٩,٩٪ في نهاية يناير ٢٠١٠ لتصل إلى ٨٥٨ مليار جنيه، ٨٧٪ منها في صورة ودائع غير حكومية. وارتفع كذلك إجمالي أرصدة

٨ قام البنك المركزي المصري بمراجعة أساس تسيب الدين الخارجي اعتباراً من بيانات الدين لشهر سبتمبر ٢٠٠٨. وقد نتج عن إعادة تسيب الدين زيادة المديونية الخارجية الحكومية بنحو ٤,٣ مليار دولار دون تأثير في جملة الدين (والتي تغيرت فقط نتيجة الحركة الطبيعية لصادف حركة الإقراض والسداد). وطبقاً للمعالجة الجديدة، فقد تم إعادة تسيب الديون المعاد إقراضها ضمن الدين الخارجي للحكومة المركزية و وحدات الحكم المحلي بدلاً من مديونيات "القطاعات الأخرى". وحتى تاريخه فلا توجد بيانات تخص الفترات السابقة حسب التسيب الجديد.

٩ صافي الاحتياطي الأجنبي لدى البنك المركزي قد ارتفع ليصل إلى ٣٤,٣ مليار دولار في نهاية شهر فبراير ٢٠١٠.

نفس الفترة من العام السابق. وقد جاء هذا التحسن مدفوعاً بالزيادة الكبيرة في صافي تدفقات الميزان المالي والرأسمالي للداخل والذي بلغ ٣,٣ مليار دولار خلال فترة الدراسة، بالإضافة إلى تقلص العجز في ميزان المعاملات الجارية عجزاً لبلغ ١,٣ مليار دولار تقريباً مقابل عجزاً بلغ ٢,٥ مليار دولار خلال يوليو-ديسمبر ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

سجل ميزان المعاملات المالية والرأسمالية خلال يوليو-ديسمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩ صافي تدفقات للداخل بقيمة ٣,٣ مليار دولار مقابل ٢ مليار دولار خلال يوليو-ديسمبر من العام السابق. وتأتي هذه الزيادة نتيجة لارتفاع صافي تدفقات محفظة الأوراق المالية في مصر لتتحقق ١,٦ مليار دولار مقارنة بصافي تدفق للخارج قدره ٧,٤ مليار دولار خلال يوليو-ديسمبر ٢٠٠٩/٢٠٠٨. ومن جهة أخرى، فقد سجل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر تدفقات للداخل بقيمة ٢,٦ مليار دولار وهي أقل من القيمة المحققة خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠٠٩/٢٠٠٨ التي بلغت ٤ مليار دولار. كما سجلت الاستثمارات الأخرى صافي تدفقات للخارج وصلت إلى ٠,٥ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقابل ٦,٧ مليار دولار خلال النصف الأول من العام السابق.

أما على جانب المعاملات الجارية، فقد انخفض عجز الميزان الجارى بحوالي ٤٩٪ ليصل إلى ١,٣ مليار دولار خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقارنة بـ ٢,٥ مليار دولار قيمة العجز المحقق خلال نفس الفترة من العام السابق. ويرجع ذلك نتيجة انخفاض كافة البنود الفرعية لكل من المتحصلات والمدفوعات الجارية، حيث انخفضت المتحصلات الجارية بـ ١١٪ لتتحقق ٢٨,١ مليار دولار، وفي نفس الوقت تراجع المدفوعات الجارية بحوالي ١٤٪ لتصل إلى ٢٩,٤ مليار دولار. وقد أدت تلك التطورات إلى ارتفاع نسبة تغطية المتحصلات الجارية إلى المدفوعات الجارية (شاملة صافي التحويلات الخاصة والرسمية) لتصل إلى ٩٥,٦٪ مقارنة بنحو ٩٢,٧٪ خلال نفس الفترة من العام السابق.

تراجع العجز التجارى بنسبة ١٨,٤٪ ليصل إلى ١٢ مليار دولار خلال يوليو-ديسمبر ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقابل ١٤,٦ مليار دولار خلال يوليو-ديسمبر من العام السابق، حيث سجلت جملة الصادرات السلعية خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠٠٩/٢٠١٠ انخفاضا بنسبة ١٥,٣٪ لتصل إلى ١١,٥ مليار دولار وذلك نتيجة انخفاض الصادرات غير البترولية بنسبة بلغت ١٤,٣٪ لتصل إلى ٦,٥ مليار دولار، هذا بالإضافة إلى الانخفاض في قيمة الصادرات من المنتجات البترولية بنحو ١٦,٦٪ لتصل إلى ٥ مليار دولار. وفي الوقت ذاته سجلت جملة الواردات السلعية انخفاض بنسبة ١٧٪ تقريبا لتبلغ ٢٣,٤ مليار دولار.

أما عن الميزان الخدمي، فقد انخفضت جملة المتحصلات الخدمية بنسبة ٩,٥٪ إلى ١٢,٣ مليار دولار وذلك في ضوء الانخفاض الذي شهده المتحصلات من كافة البنود في الميزان الخدمي فيما عدا السياحة و المتحصلات الأخرى حيث شهدوا ارتفاعا بنسبة ٤,٧٪ و ١٠,٤٪ على التوالي خلال فترة الدراسة. في الوقت ذاته انخفضت المدفوعات الخدمية بنسبة ١,٨٪ لتصل إلى ٦ مليار دولار خلال الفترة يوليو-ديسمبر ٢٠٠٩/٢٠١٠ مقابل ٦,١ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق. ويرجع هذا الانخفاض الطفيف في المدفوعات الخدمية إلى الانخفاض في كافة البنود الفرعية مما الإرتفاع الكبير في الاستثمارات بأكثر من الضعف لتصل إلى ١,٩ مليار دولار مقارنة بـ ٠,٧ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق. وكمحصلة لهذه التطورات فقد انخفض فائض ميزان المعاملات الخدمية بنسبة ١٥,٨٪ ليحقق نحو ٦,٣ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي ٢٠١٠/٢٠٠٩ مقارنة بنحو ٧,٥ مليار دولار خلال النصف الأول من العام المالي السابق. وتجدر الإشارة إلى أن نسبة المتحصلات الخدمية إلى المدفوعات الخدمية بلغت ٢٠٥٪ مقارنة بـ ٢٢٢٪ خلال يوليو-ديسمبر ٢٠٠٩/٢٠٠٨.

وقد انخفض صافي تدفقات التحويلات الخاصة بنسبة ١٦,٥٪ ليحقق ٣,٥ مليار دولار خلال يوليو-ديسمبر ٢٠٠٩/٢٠١٠، وبالتالي فقد سجلت جملة المتحصلات الجارية (شاملة صافي التحويلات الخاصة والرسمية) انخفاضا بنسبة ١١,٥٪ خلال

وأخيراً، سجل بند السهو والخطأ صافي تدفقات للداخل بنحو ٠,٦ مليار دولار خلال يوليو-ديسمبر ٢٠٠٩/٢٠١٠ مقابل صافي تدفقات للخارج يصل إلى ٠,٠٦ مليار دولار خلال نفس الفترة من العام السابق.

وقد ارتفعت نسبة تغطية الاحتياطي الدولي للواردات إلى ٨,٧ أشهر مقارنة بـ ٧,٣ أشهر خلال يوليو-ديسمبر من العام المالي السابق. في حين ارتفع مؤشر تغطية الصادرات السلعية إلى الواردات السلعية إلى ٤٩,١٪ خلال يوليو-ديسمبر ٢٠٠٩/٢٠١٠ مقارنة بـ ٤٨,٢٪ خلال نفس الفترة من العام السابق.

أما عن تطورات سوق رأس المال المحلي، فقد انخفض مؤشر EGX ٣٠ خلال شهر فبراير ٢٠١٠ بـ ١٢٤ نقطة ليصل إلى ٦٦٣٣ نقطة مقارنة بمستواه المحقق في الشهر السابق والذي بلغ ٦٧٥٦ نقطة، في حين ارتفع بـ ٣٠٣ نقطة مقارنة بمستواه المحقق في نهاية فبراير من العام السابق. وبالإضافة إلى ذلك فقد ارتفعت قيمة رأس المال السوقي بنسبة ٣١٪ في فبراير ٢٠١٠ ليصل إلى ٤٥٦ مليار جنيه (٣٨,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي).

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل البنوك (بخلاف البنك المركزي) بنسبة بلغت ١,٥٪ ليسجل ٤٣٥,٣ مليار جنيه في نهاية يناير ٢٠١٠، وذلك كمحصلة لنمو جملة الإقراض للقطاع الحكومي بـ ٥,٩٪ ليصل إلى ٣٣ مليار جنيه في نهاية يناير ٢٠١٠، بالإضافة إلى النمو الطفيف في معدل الإقراض للقطاع غير الحكومي بنسبة ١,١٪ ليصل إلى نحو ٤٠٢,٣ مليار جنيه في نهاية شهر الدراسة. أما عن نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة المحلية فقد انخفضت لتسجل ٤٥,٢٪ في نهاية يناير ٢٠١٠ مقابل ٤٩,٥٪ في نهاية شهر يناير من العام السابق، بينما بلغت نسبة الإقراض إلى الودائع بالعملة الأجنبية ٦٨,٦٪ مقابل ٧٠,٣٪ في نهاية شهر يناير من العام السابق.

وقد ارتفعت معدلات الدولار في جملة السيولة المحلية لتصل إلى ١٨,٢٪ في يناير ٢٠١٠ مقارنة بـ ١٧,٩٪ خلال الشهر السابق ولكنها انخفضت مقارنة بـ ٢٠,٧٪ في نفس الشهر من العام السابق. وارتفعت كذلك معدلات الدولار في الودائع خلال شهر يناير ٢٠١٠ لتصل إلى ٢٣,٥٪ مقارنة بـ ٢٣,٢٪ في ديسمبر ٢٠٠٩، إلا أنها ما زالت أقل من معدل الدولار المحقق في يناير ٢٠٠٩ والذي بلغ ٢٦,١٪.

**■ انخفض معدل التضخم السنوي ١٠ لحضر الجمهورية خلال شهر فبراير ٢٠١٠ ليسجل ١٢,٨٪ مقارنة بـ ١٣,٦٪ خلال شهر يناير ٢٠١٠، ومقارنة بـ ١٣,٥٪ خلال نفس الشهر من العام السابق (انخفض كذلك معدل التضخم السنوي لإجمالي الجمهورية خلال شهر فبراير ٢٠١٠ ليصل إلى ١٢,٥٪ مقارنة بـ ١٣,٦٪ خلال الشهر السابق ومقارنة بـ ١٤,٢٪ في فبراير ٢٠٠٩).** وفيما يخص معدل التضخم الشهري، فقد انخفض ليسجل ٠,٣٪ خلال شهر الدراسة مقارنة بـ ٠,٨٪ خلال الشهر السابق. ويرجع ذلك إلى انخفاض معدل التضخم في أسعار الكهرباء والغاز والوقود بـ ٩,٨٪ خلال شهر فبراير ٢٠١٠، هذا بالإضافة إلى انخفاض معدل تضخم الأمثلة الشخصية (في مجموعة السلع والخدمات المتنوعة) بـ ١,٤٪ خلال شهر الدراسة.

وفقاً لتقرير التضخم الصادر عن البنك المركزي، انخفض معدل التضخم الأساسي السنوي ٦,٩٪ خلال شهر فبراير ٢٠١٠ مقارنة بـ ٧,٤٪ في الشهر السابق، ومقارنة بـ ١٣,٦٪ في فبراير ٢٠٠٩. وأيضاً فقد انخفض معدل التضخم الأساسي الشهري خلال شهر الدراسة ليسجل ٠,٤٪ مقارنة بـ ٠,٩٩٪ خلال يناير ٢٠١٠، ومقارنة بمتوسط بلغ ٠,٥٦٪ خلال عام ٢٠٠٩.

وفيما يخص مؤشر أسعار المنتجين، فقد شهد المعدل السنوي ارتفاعاً ملحوظاً خلال شهر يناير ٢٠١٠ مسجلاً ١٢,٩٪، ارتفاعاً من أقل مستوى وصلت إليه معدلات التضخم في يوليو ٢٠٠٩ والذي بلغ ١٣,٤٪، ومقارنة بمعدل تضخم سنوي بلغ ٢,٧٪ خلال شهر يناير ٢٠٠٩ ويرجع ذلك في الأساس إلى أثر فترة الأساس المرتبط بالارتفاع الحاد في أسعار مجموعة التمددين واستغلال المحاجر. ويعكس ارتفاع معدل التضخم السنوي لأسعار المنتجين خلال شهر الدراسة أثر فترة الأساس المرتبط بالارتفاع الحاد في أسعار كل من مجموعتي التمددين واستغلال المحاجر وإمدادات الكهرباء والغاز والبخار وإمدادات التكييف ليصل إلى ٥٦,٥٪ و ٢٢٪ خلال يناير ٢٠١٠ مقارنة بـ ٤٣,٦٪ و ٠,٩٪ على التوالي خلال نفس الشهر من العام السابق. على الجانب الآخر، ارتفع معدل التضخم الشهري في أسعار المنتجين ليسجل ٠,٥٪ خلال شهر يناير ٢٠١٠ مقارنة بـ ٠,٧٪ خلال الشهر السابق.

**■ وقد قرر البنك المركزي الإبقاء على أسعار الفائدة على الإقراض لمدة ليلة واحدة (المعروفة بمعدل الكوريدور) بدون تغيير وذلك خلال اجتماع لجنة السياسات النقدية الذي عقد في ١٨ مارس ٢٠١٠. وبناءً على ذلك فقد ثبتت أسعار الفائدة للإيداع والإقراض لمدة ليلة واحدة عند ٨,٢٥٪ و ٩,٧٥٪ على التوالي. وقد بنى هذا القرار على اتساق المستوى الحالي لأسعار العائد على الودائع والإقراض لمدة ليلة واحدة مع التحسن المشهود في مؤشرات الأداء الاقتصادي المحلي، وبقاء معدلات التضخم الأساسي في الحدود المقبولة بالنسبة للبنك المركزي.**

**■ وبالنسبة لمعاملات القطاع الخارجي، تشير البيانات الخاصة بالفترة يوليو-ديسمبر ٢٠٠٩/٢٠١٠ إلى تحسن واضح في ميزان المدفوعات حيث حقق فائضاً كلياً بلغ ٢,٧ مليار دولار مقابل عجزاً بلغ ٠,٥ مليار دولار خلال**

١٠ قام الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء باستحداث سلسلة جديدة للأرقام القياسية لأسعار المستهلكين بدءاً من يناير ٢٠٠٥، وذلك باستخدام شهر يناير ٢٠٠٧ كسنة أساس للسلسلة الجديدة، بالإضافة إلى استخدام أوزان جديدة للمجموعات السلعية الرئيسية مستخرجة في ضوء نتائج بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام ٢٠٠٤/٢٠٠٥.

١١ مؤشر التضخم الأساسي (Core Inflation) مشتق من الرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين مستبعداً منه بعض السلع التي تتأثر بصدمات مؤقتة من جانب العرض (الخضراوات والفاكهة وتمثل ٨,٨٪ من السلة السلعية للمستهلكين) بالإضافة إلى بعض السلع التي تتحدد أسعارها إدارياً (وتمثل ١٩,٤٪ من السلة السلعية للمستهلكين)، وجدير بالذكر أن معدل التضخم الأساسي لا يعتبر بديلاً عن معدل التضخم لأسعار المستهلكين ولكنه مؤشر توضيحي وتكميلي.